

تم تحميل ورفع المادة على منصة



للعودة الى الموقع اكتب في بحث جوجل



المعلم التعليمي



ALMUALM.COM

4

الوحدة الرابعة

أقسام القانون

أهداف الوحدة

يتوقع من المتعلّم بعد دراسة الوحدة أن يكون قادراً على:

- بيان المبادئ الأولى المتعلقة بطبيعة أقسام القانون المختلفة.
- تحليل معايير التمييز بين قسمي القانون الخاص والعام.
- التمييز بين أقسام القانون بناءً على صفة المُخاطب بالقاعدة القانونية.
- استيعاب المقصود بالقانون الخاص والقانون العام.
- التمييز بين فروع القانون الخاص.
- التمييز بين فروع القانون العام.





التمييز بين القانون الخاص والقانون العام

الدرس
الثاني عشر

تمهيد



■ إن القواعد القانونية متعددة ومتنوعة لتنوع وتعدد العلاقات التي تقوم بتنظيمها، وجرى تقسيم القانون بناءً على معيار صفة المخاطب بالقاعدة القانونية، حيث يقسم القانون إلى: قانون خاص وقانون عام؛ لذا تتناول هذه الوحدة بيان هذا التقسيم، والفروع التي تندرج تحت أقسامه.

طبيعة القانون الخاص والقانون العام



تتميز القواعد القانونية المندرجة تحت القانون الخاص بأنها تتعامل مع الأشخاص على قدم المساواة ولا تمنحهم أي ميزات في مواجهة بعضهم بعضاً، بل تتعامل معهم في ضوء ما يبرمونه من عقود باعتبار أن العقد بمنزلة القانون بين المتعاقدين.

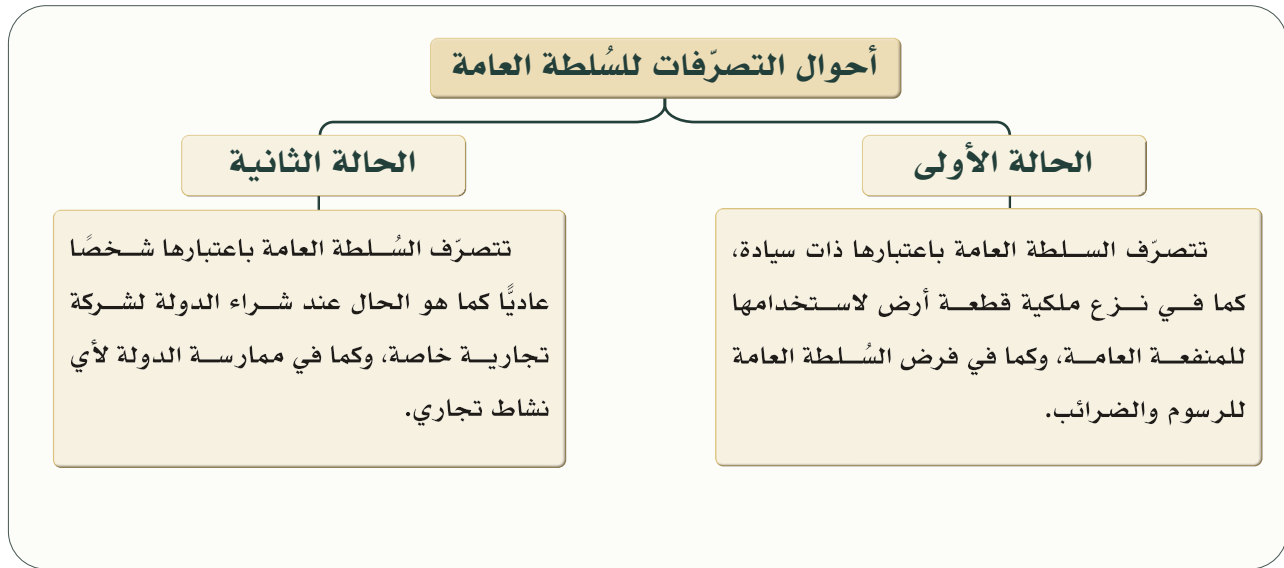
في حين تتميز القواعد القانونية المندرجة تحت القانون العام بأنها تكفل للدولة سلطات واسعة تسمو بها على الأشخاص، وتمكنها من القيام بوظائفها بشكل كامل. فتصدر السلطة العامة القرارات الملزمة التي يجب عليهم اتباعها، وللأشخاص الحق في التظلم من تلك القرارات أمام الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية.

معيار التفرقة بين القانون الخاص والقانون العام



بناءً على ما سبق تبين بأن تقسيم القانون إلى قانون خاص وقانون عام يعتمد بشكل أساسي على معيار وجود الدولة في العلاقة القانونية. فالدولة في معرض ممارسة نشاطها وتنظيم شؤونها تدخل في العديد من العلاقات المتنوعة والمتباينة من حيث طبيعتها؛ فتارة تتصرف بوصفها سلطة عامة ذات سيادة، وتارة أخرى تتصرف بوصفها شخصاً عادياً.







أبحث وأدون

نشاط إثرائي

في حوار صفّي، ناقش مع مجموعتك أمثلة لتصرفات السلطة العامة باعتبارها ذات سيادة، وأمثلة لتصرفات السلطة العامة باعتبارها شخصاً عادياً، ثمّ دون إجابتك هنا:

.....:مثال لتصرفات السلطة العامة المعدودة ذات سيادة

إعلان حالة الطوار

.....:مثال لتصرفات السلطة العامة المعدودة شخصاً عادياً : الاستثمار في القطاع الخاص



✿ أتحقق:

ما معيار التفرقة بين أقسام القانون المختلفة؟

معيار التفرقة يعتمد أساساً على معيار وجود الدولة في العلاقة القانونية
فالدولة في معرض ممارسة نشاطها وتنظيم شؤونها تدخل في العديد من
العلاقات المتنوعة والمتباينة من حيث طبيعتها؛ فتارة تتصرف بوصفها سلطة
عامة ذات سيادة، وتارة أخرى تتصرف بوصفها شخصاً عادياً

✿ أناقش:

ما الفرق بين القانون الخاص والقانون العام؟

تتميز القواعد القانونية المندرجة تحت القانون الخاص بأنها تتعامل مع
الأشخاص على قدم المساواة ولا تمنحهم أي ميزات في مواجهة بعضهم
بعضاً، بل تتعامل معهم في ضوء ما يبرمونه من عقود لأن العقد يعد بمثابة
مكان القانون بين المتعاقدين
في حين تتميز القواعد القانونية المندرجة تحت القانون العام بأنها تكفل للدولة
سلطات واسعة تسمو بها على الأشخاص، وتمكنها من القيام بوظائفها كاملة

✿ أستخلص:

ما النتائج المستفادة من التمييز بين القانون الخاص والقانون العام؟

يضمن القانون العام للسلطات العديد من الامتيازات التي لا يتيحها القانون الخاص؛ حيث يتيح للدولة
اللجوء إلى بعض الوسائل لتحقيق المصلحة العامة، مثل: فرض الضرائب، أو الخدمة العسكرية
وغيرها. يعطي الدولة الحق في تعديل أو إلغاء العقود الإدارية، بما يتناسب مع المصلحة العامة، حيث
يتم أي تعديل في الشروط بموافقة الطرفين، أو المطالبة بتعويض وإلغاء العقد. يهدف القانون العام إلى
تحقيق المصلحة العامة، بينما يهدف القانون الخاص لتحقيق الأهداف الخاصة، ولذلك يتم النظر في
المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها من اختصاص القضاء الإداري، بينما تكون الدعاوى من
اختصاص القضاء العادي.



القانون الخاص (2-1)

الدرس الثالث عشر

تمهيد



■ يتناول هذا الدرس التعريف بالقانون الخاص الذي ينظم العلاقة بين الأشخاص في المجتمع، أو بين الأشخاص والدولة بصفته شخصاً عادياً. وسيجري التعريف بفروع القانون الخاص، وأشهرها: القانون المدني، والقانون التجاري، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العمل، وقانون إجراءات التقاضي (المرافعات)، التي سنتناولها بالشرح والتوضيح في هذا الدرس والذي يليه.

تعريف القانون الخاص



القانون الخاص هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تنشأ بين الأشخاص، أو بينهم وبين الدولة بصفته شخصاً اعتبارياً عادياً؛ لا بصفته صاحبة السيادة والسلطة في المجتمع.

فروع القانون الخاص



يضم القانون الخاص تحت جنابه عدة فروع تنظم مسائل متنوعة تتصل بالعلاقات بين الأشخاص بصفة عامة أو بينهم وبين الدولة بصفته شخصاً اعتبارياً يمارس أعمالاً عادية مماثلة لتلك التي يمارسها الأشخاص، وذلك على النحو الآتي:

1. القانون المدني:

يُعد القانون المدني الأصل والمرجع العام في علاقات القانون الخاص، ففي حال خلو فروع القانون الخاص الأخرى من القواعد القانونية التي تحكمها، يتم الرجوع إلى قواعد الفقه الإسلامي التي تمثل القانون المدني في المملكة العربية السعودية؛ كونه يخاطب جميع الأفراد بصفته دون استثناء ودون النظر إلى اختلاف طوائفهم ومهنهم؛ خلاف فروع القانون الخاص الأخرى. وفي ضوء ذلك يُعرّف القانون المدني بأنه: مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الحقوق والمصالح المالية الخاصة لأفراد المجتمع فيما عدا ما يتناوله بالتنظيم فرع آخر من فروع القانون الخاص؛ كقواعد تنظيم العقود المدنية المنظمة لبيع وتأجير العقارات السكنية.

مثال:

نظام المعاملات المدنية.



2. قانون الأحوال الشخصية:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأحوال الشخصية لأفراد المجتمع المتعلقة بأحكام الأسرة والتركة، مثل: (القواعد العامة للزواج، والنفقة، والنسب، والفرقة بين الزوجين، والحضانة، والوصاية والولاية والوصية، والتركة والإرث)، وقد استقلت أحكام الأحوال الشخصية عن القانون المدني وأُفرد لها قانون خاص ينظمها، يسمى قانون الأحوال الشخصية.



مثال:

نظام الأحوال الشخصية.

أبحث وأناقش

- تصفح نظام الأحوال الشخصية، ثم اختر عدداً من مواد النظام واكتبها.
- استعرض ما اخترته من نصوص قانونية في نظام الأحوال الشخصية أمام زملائك.

نشاط إلكتروني

3. القانون التجاري:

دعت الحاجة إلى ظهور القانون التجاري كفرع مستقل من فروع القانون الخاص؛ بسبب ازدياد التجارة وانتشارها، والحاجة إلى تنميتها مما يتطلب ضرورة إخضاع العلاقات التجارية لقواعد خاصة غير تلك الموجودة في القانون المدني. ويتسم القانون التجاري بسمتين هما:

1. السرعة، كما هو الحال في الأسواق المالية التي تتسم بسرعة البيع والشراء للأوراق المالية.
 2. الائتمان، حيث إن المعاملات التجارية قائمة على الثقة المتبادلة؛ وبالتالي يمنح التاجر (الدائن) أجلاً للعميل (المدين) لسداد قيمة الدين.
- وفي ضوء ذلك يُعرّف القانون التجاري بأنه: مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأعمال والأنشطة التجارية والتجار، والإجراءات التي يتوجب عليهم القيام بها، ويتضمن الأحكام الخاصة بالشركات التجارية، والعقود التجارية، والأوراق التجارية وغيرها.





مثال:
نظام الشركات.

إثراء قانوني

- الأوراق المالية مثل: الأسهم، والسندات، والوحدات الاستثمارية.
- الأوراق التجارية هي: الكمبيالة، السند لأمر، الشيك.

المعلم التعليمي



✿ أتتحق:

وضَّح المقصود بالقانون الخاص.

القانون الخاص هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي لا تنشأ بين الأشخاص، أو بينهم وبين الدولة بصفتها شخصاً اعتبارياً عادياً؛ لا بصفتها صاحبة السيادة والسلطة في المجتمع

✿ أناقش:

ما فروع القانون الخاص؟

القانون المدني والقانون التجاري، وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل، وقانون إجراءات التقاضي (المرافعات)

✿ أستخلص:

ما النتائج المستفادة من معرفة القانون الخاص وفروعه؟

معرفة القانون الخاص وفروعه تمكن من فهم وتطبيق القوانين المتعلقة بال عقود، والأسرة، والعقوبات، والإرث، والشركات، وغيرها، مما يساهم في حماية الحقوق، وتنظيم العلاقات الشخصية والمالية، وتحقيق العدالة



القانون الخاص (2-2)

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

4. قانون العمل:



هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة الناشئة عن قيام شخص (العامل) بالعمل لحساب شخص آخر (صاحب العمل)، بحيث يكون العامل فيها تحت إدارة أو إشراف صاحب العمل، مقابل أجر. ويشمل قانون العمل القواعد القانونية المنظمة للتوظيف، وتشغيل الأحداث، وعقود التدريب والتأهيل، وغيرها.

مثال:



نظام العمل.

إثراء قانوني

عرّف نظام العمل الحدث بأنه: الشخص الذي أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يبلغ الثامنة عشرة.

ونصّت المادة (165) من نظام العمل على الآتي:

على صاحب العمل قبل تشغيل الحدث أن يستوفي منه المستندات الآتية:

1. بطاقة الهوية الوطنية أو شهادة رسمية بميلاده.
 2. شهادة باللياقة الصحية للعمل المطلوب صادرة من طبيب مختص، ومصدقاً عليها من جهة صحية.
 3. موافقة ولي أمر الحدث.
- ويجب حفظ هذه المستندات في الملف الخاص بالحدث.



معلومة إثرائية





- تصفح نظام العمل، ثم اختر عدداً من النصوص القانونية المنظمة؛ لتشغيل الأحداث الواردة في النظام.
- استعرض ما اخترته من مواد قانونية أمام زملائك.

من النصوص القانونية التي تنظم تشغيل الأحداث في نظام العمل ما تصفية مواد الباب العاشر من النظام من المادة (161) إلى المادة (167)

5. قانون إجراءات التقاضي (المرافعات):



هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الإجراءات الواجب اتباعها أمام السلطة القضائية، وتمكّن الأشخاص من الحصول على الحقوق وحمايتها من خلال تطبيق أحكام القانون الخاص. ويرسم هذا القانون آلية اللجوء إلى المحاكم ابتداءً من رفع الدعوى، والفصل فيها، وتنفيذ الأحكام الصادرة من السلطة القضائية. كما يشمل تنظيم السلطة القضائية، وأنواع المحاكم، وتشكيلها، واختصاصاتها.



مثال:

نظام المرافعات الشرعية.

القانون المدني

قانون الأحوال الشخصية

القانون التجاري

قانون العمل

قانون إجراءات التقاضي
(المرافعات)

فروع القانون الخاص

✿ أتحقق:

وضح المقصود بقانون العمل، ثم أعط أمثلة لما يندرج تحته من اختصاصات.

يقصد بقانون العمل القواعد القانونية التي تنظم العلاقات القانونية التي تنشأ عن قيام شخص بالعمل لحساب شخص آخر وتحت إدارته وإشرافه وتوجيهه في مقابل أجر ومن الأمثلة على ما يندرج تحت هذا الفرع من فروع القانون من اختصاصات

القواعد القانونية التي تنظم عمليات التوظيف والتدريب والتأهيل وعلاقات العمل وشروط العمل وظروفه والوقاية من مخاطر العمل وإصابات العمل والخدمات الصحية والاجتماعية وتشغيل الأحداث والنساء وعقد العمل البحري وهيئات تسوية الخلافات العمالية وغيرها

✿ أناقش:

بالتعاون مع مجموعتك، اكتب فرع القانون الخاص الذي تنتمي إليه القواعد التالية:

- | | |
|-----------------------|---|
| (القانون المدني) | القواعد المنظمة لبيع العقارات السكنية. |
| (قانون العمل) | القواعد المنظمة لتوظيف الأحداث. |
| (القانون التجاري) | القواعد المنظمة للشركات. |
| قانون إجراءات التقاضي | القواعد المنظمة لأنواع المحاكم واختصاصاتها. |
| (قانون العمل) | القواعد المنظمة لعقود التدريب والتأهيل. |
| قانون إجراءات التقاضي | القواعد المنظمة لآليات اللجوء إلى القضاء. |
| قانون الاحوال الشخصية | القواعد المنظمة لأحكام الفراق بين الزوجين. |

✿ أستخلص:

ما النتائج المستفادة من معرفة قانون العمل وقانون إجراءات التقاضي (المرافعات)؟

معرفة قانون العمل تساهم في فهم حقوق العمال وشروط العمل، أما معرفة قانون إجراءات التقاضي تساعد في فهم كيفية تقديم القضايا إلى المحاكم والإجراءات القانونية المتبعة فيها.





القانون العام (1-2)

الدرس
الخامس عشر

تمهيد



■ يتناول هذا الدرس التعريف بالقانون العام، الذي ينظم العلاقات بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين السلطات المختلفة داخل الدولة. وسيتم التعريف بفروع القانون العام، وأشهرها: القانون الدستوري، والقانون الإداري، والقانون المالي، والقانون الجنائي، وسيتم تناولها بالشرح والتوضيح في هذا الدرس والذي يليه.

تعريف القانون العام

يُعرّف القانون العام بأنه: مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها بصفتها سلطة عامة ذات سيادة؛ سواءً أكانت هذه العلاقات بغيرها من الدول، أم بسلطات الدولة بعضها مع بعض، أم بالأفراد. ويُقسّم القانون العام إلى قسمين كبيرين: الأول: القانون العام الخارجي، والثاني: القانون العام الداخلي.

أولاً: القانون العام الخارجي (القانون الدولي العام)



هو ذلك القانون الذي يحكم علاقات الدولة بغيرها من الدول، ويضم فرعاً واحداً يسمى: القانون الدولي العام، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الدول ببعضها في الحرب والسلم على السواء، وعلاقاتها بالمنظمات الدولية والوكالات المتفرعة عنها، وأنواع الدول وأشكالها.

ثانياً: القانون العام الداخلي

القانون العام الداخلي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات المتنوعة والمتصلة بالسيادة والسلطات العامة في الدولة فيما بينها، وعلاقاتها مع الأشخاص، ويضم الفروع التالية:

1. القانون الدستوري:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تبين شكل الدولة وتحدد نظام الحكم فيها، وتبين السلطات العامة فيها وهي: السلطة التنظيمية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتوزيع السلطة بينها بشكل يبين اختصاص كل منها، وتحديد علاقات التعاون أو الرقابة فيما بينها، وتحديد نطاق الحريات العامة للأشخاص وحقوقهم.



يتضمن النظام الاساسي للحكم الأبواب الاتية

الشؤون المالية-
أجهزة الرقابة-
أحكام عامة

المبادئ العامة-
نظام الحكم-
مقومات المجتمع السعودي-
المبادئ الاقتصادية-
الحقوق والواجبات-
سلطات الدولة



مثال:

النظام الأساسي للحكم.

أبحث وأدون



بالتعاون مع مجموعتك، تصفح النظام الأساسي للحكم، ثم دوّن أبواب النظام.

نشاط إثرائي

2. القانون الإداري:

هو مجموعة القواعد القانونية المنظمة لتكوين السلطة الإدارية ونشاطها في القيام بأداء وظائفها على المرافق العامة؛ من إشراف وإدارة من أجل الصالح العام، وذلك من خلال ما يصدر من أنظمة ولوائح وقرارات وأوامر. وتتمتع السلطة الإدارية في ممارسة نشاطها وتحقيق غاياتها بحقوق وامتيازات السلطة العامة التي لا يتمتع بها الأفراد. ويشمل القانون الإداري تنظيم المرافق العامة مثل: مرفق التعليم، مرفق الصحة، والرعاية الاجتماعية.



مثال:

نظام حقوق كبير السن ورعايته.

إثراء قانوني



تنص المادة السادسة من نظام حقوق كبير السن ورعايته الصادر عام 1443هـ: على أن تكون إعالة كبير السن المحتاج على الزوج أو الزوجة إن رغبت، فإن تعذر ذلك فعلى أبيه إذا كان قادراً، ثم أحد أولاده الذكور، فإن تعذر ذلك فعلى أحد أحفاده الذكور، فإن تعذر ذلك فعلى أحد إخوته الذكور. ويجوز انتقال واجب الإعالة إلى من اختاره كبير السن منهم مع وجود من هو أولى منه. وفي حال عدم الاتفاق أو عدم قيام أي من أفراد الأسرة بالإعالة تتولى المحكمة المختصة تحديد العائل من أفراد أسرته، على أن يراعى في ذلك مصلحة كبير السن.

معلومة إثرائية

✿ أتتحق:

وضح المقصود بالقانون العام.

يقصد بالقانون العام مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها بصفته سلطة عامة ذات سيادة، وتشمل تنظيم علاقاتها مع غيرها من الدول أم بسلطات الدولة بعضها البعض أم بالأفراد

✿ أناقش:

ما فروع القانون العام؟

ينقسم القانون العام إلى قسمين رئيسيين هما:
- القانون العام الخارجي
- القانون العام الداخلي
ويندرج تحت القانون العام الخارجي فرع واحد فقط هو: القانون الدولي العام.
أما القانون العام الداخلي فينقسم إلى الفروع الآتية:
- القانون الدستوري
- القانون المالي
- القانون الإداري
- القانون الجنائي

✿ أستخلص:

ما النتائج المستفادة من معرفة القانون العام الداخلي والقانون العام الخارجي؟

القانون العام الداخلي: حقوق وواجبات المواطنين: فهم القانون العام الداخلي يعزز من وعيك بحقوقك وواجباتك كمواطن في البلد الذي تعيش فيه. يساهم في تحديد حدود حريتك الشخصية والمسؤوليات التي تجاه الحكومة والمجتمع. نظام العدالة الداخلي: يساعدك معرفة القانون العام في فهم كيفية عمل النظام القضائي في بلدك، وكيف يتم تطبيق القوانين واللوائح وإجراءات المحاكمات

القانون العام (2-2)

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa



البنك المركزي السعودي

3. القانون المالي:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مالية الدولة، والهيئات العامة، وبيان مواردها ومصادرها، وكيفية تحصيلها، وأوجه إنفاقها على المرافق والمصالح العامة.

إثراء قانوني



تنص المادة التاسعة والثلاثون من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر عام 1438هـ على أنه يعد ما يأتي تهريباً ضريبياً:

1. تقديم مستندات أو إقرارات أو سجلات أو معلومات غير صحيحة أو مزورة أو مصنعة بقصد التهرب من تأدية الضريبة المستحقة، أو تخفيض قيمتها، أو استردادها دون وجه حق، ويقع على عاتق الخاضع للضريبة عبء إثبات انتفاء القصد.
2. إدخال أو محاولة إدخال سلع أو خدمات إلى المملكة أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها؛ بالمخالفة للأنظمة السارية، دون سداد الضريبة كلياً أو جزئياً، أو بالمخالفة لأحكام المنع والتقييد المنصوص عليها في النظام أو أي نظام آخر.

معلومة إثرائية

4. القانون الجنائي:

يدخل كذلك ضمن نطاق القانون العام الداخلي القانون الجنائي، ويتفرع إلى فرعين:

أ. قانون العقوبات:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها، وشروط المسؤولية الجنائية، وظروف الإعفاء أو التخفيف منها.





مثال:

النظام الجزائي لجرائم التزوير

إثراء قانوني

معلومة إثرائية

تنص المادة (14) من النظام الجزائي لجرائم التزوير الصادر عام 1435هـ على أن "من زور أو منح (بحسب اختصاصه) تقريراً أو شهادةً طبيةً على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك؛ يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين".

كما تنص المادة (16) من النظام ذاته على أن "من زور في محرر معدّ لإثبات حضور الموظف إلى عمله أو انصرافه منه؛ يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين".

ب. قانون الإجراءات الجنائية:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تُعنى بتنظيم القضاء الجنائي مع بيان اختصاصه، وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها ابتداءً من وقوع الجريمة، وتعقب الجاني، والقبض عليه، والتحقيق في الجريمة، والتفتيش والحبس، والإفراج، ومحاكمة الجاني، إلى تنفيذ الحكم الصادر ضده.



مثال:

نظام الإجراءات الجنائية.



يقوم بأعمال الضبط الجنائي كل من
 أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام في مجال اختصاصهم -
 مديري الشرط ومعاونيهم في المدن والمحافظات والمراكز -
 الضباط في جميع القطاعات العسكرية - كل بحسب المهمات الموكلة إليه - في الجرائم التي تقع منهم -
 محافظي المحافظات ورؤساء المراكز -
 رؤساء المراكب السعودية البحرية والجوية، في الجرائم -
 التي ترتكب على متنها

أبحث وأدون

بالتعاون مع مجموعتك، تصفح نظام الإجراءات الجزائية، ثم بيّن من يقوم بأعمال الضبط الجنائي.



رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في حدود اختصاصهم -
 الموظفين والأشخاص الذين خولوا صلاحيات الضبط الجنائي، بموجب أنظمة خاصة -
 الجهات واللجان والأشخاص الذين يكلفون بالتحقيق بحسب ما تقضي به الأنظمة -

فروع القانون العام

القانون العام الخارجي

القانون الدولي العام

القانون العام الداخلي

القانون الدستوري

القانون الإداري

القانون المالي

القانون الجنائي (قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات)



أقسام القانون

القانون الخاص

قانون
إجراءات
التقاضي
(المرافعات)

قانون العمل

القانون
التجاري

قانون الأحوال
الشخصية

القانون
المدني

القانون العام

القانون العام
الخارجي

القانون العام
الداخلي

القانون الجنائي

القانون المالي

القانون الإداري

القانون
الدستوري

قانون
الإجراءات
الجنائية

قانون العقوبات



✿ أتحقق:

وضح المقصود بالقانون المالي، مدعماً إجابتك بمثال.

يقصد بالقانون المالي مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مالية الدولة، والهيئات العامة، وبيان مواردها ومصادرهما وكيفية تحصيلها وأوجه إنفاقها على المرافق والمصالح العامة والمثال على ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من نظام التكاليف القضائية الصادر في عام 1443هـ يفرض تكاليف قضائية على الدعوى بمبلغ لا يزيد على ما نسبته (5) من قيمة المطالبة، وبحد أقصى مليون ريال، وتحدد اللائحة معايير تقدير التكاليف القضائية والضوابط والقواعد المنظمة لذلك

✿ أناقش:

بالتعاون مع مجموعتك، حدد فرع القانون العام الذي تنتمي إليه القواعد القانونية:

- | | |
|--------------------------|--|
| (القانون المالي) | القواعد المنظمة لضريبة القيمة المضافة. |
| (القانون الاداري) | القواعد المنظمة لنظام حقوق كبير السن ورعايته. |
| (القانون الدستوري) | القواعد المنظمة لشكل الحكم في الدولة. |
| قانون الإجراءات الجنائية | القواعد المنظمة لنظام الإجراءات الجزائية. |
| (قانون العقوبات) | القواعد المنظمة للنظام الجزائي لجرائم التزوير. |

✿ أستخلص:

ما النتائج المستفادة من معرفة القانون المالي والقانون الجنائي؟

القانون المالي: إدارة الأموال والأعمال المالية: فهم القانون المالي يساعدك على فهم القوانين واللوائح التي تنظم العمليات المالية، مثل الضرائب، والمصارف، والتمويل، والاستثمارات.

القانون الجنائي: المسؤولية الجنائية: فهم القانون الجنائي يساعدك في معرفة المسؤوليات القانونية المترتبة على الأفعال الجنائية والجرائم.

الوحدة الرابعة

مدونة الوحدة



مصطلحات الوحدة:

- القانون الخاص والقانون العام.
- القانون العام الخارجي والقانون العام الداخلي.
- فروع القانون الخاص (القانون المدني، قانون الأحوال الشخصية، القانون التجاري، قانون العمل، قانون إجراءات التقاضي (المرافعات).
- القانون العام الخارجي (القانون الدولي العام).
- فروع القانون العام الداخلي (القانون الدستوري، القانون الإداري، القانون المالي، القانون الجنائي، قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجنائية).

الأفكار الرئيسية:

- فهم المبادئ العامة التي تقوم عليها أقسام وفروع القانون المختلفة.
- طبيعة القواعد القانونية في القانون الخاص، وطبيعة القواعد القانونية في القانون العام.
- معيار التفريق بين القانون الخاص والقانون العام.
- فروع القانون الخاص.
- فروع القانون العام.

أدون ملحوظاتي

المعلم التعليمي

أتمن وأجيب

- ما أهم المبادئ الأولية التي تقوم عليها أقسام وفروع القانون المختلفة.
- تحدث عن معيار التمييز بين القانون الخاص والقانون العام.
- قارن بين قسمي القانون الخاص والقانون العام.
- ما أحوال التصرفات للسلطة العامة (الدولة)؟ وضع إجابتك بمثال.
- بالرجوع للمصادر القانونية الموثوقة، أعط مثلاً واحداً لكل فرع من فروع القانون الخاص والقانون العام.